الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل
الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

مقتل 2040 شخصاً في آب 2015
في هذا الشهر 40% من الضحايا نساء وأطفال

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.
ثانياً: منهجية.
ثالثاً: تفاصيل التقرير.
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

مقدمــة:

تميز هذا الشهر بارتفاع بنسبة الضحايا من الأطفال والنساء الذين قتلوا على يد القوات الحكومية، حيث بلغت نسبتهم 40% من مجموع الضحايا المدنيين الذين قتلتهم تلك القوات، وهذا مؤشر واضح على عشوائية القصف واستهداف المناطق السكنية على نحو مقصود، كما ارتفعت أعداد الضحايا الذين قتلوا بيد تنظيم داعش رمياً بالرصاص عن قرب أو بقطع الرأس حيث بلغ عددهم 95 شخصاً، بينهم 81 مدنياً، معظمهم في محافظة دير الزور.

يشمل التقرير حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد الجهات الخمس الرئيسة الفاعلة في سوريا، وهم:

- القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- قوات «الإدارة الذاتية» الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش).
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.
- قوات التحالف الدولي.
- جهات لم نتمكن من تحديدها.

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأطراف الخمس الرئيسة جميعها.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

لا يغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية (جيش، أمن، ميليشيات محلية أو أجنبية)، والضحايا من تنظيم داعش في ظل عدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا.

تفاصيل التقرير:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شهر آب/2015

مقتل 2040 شخصاً، تتوزع حصيلة القتلى بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

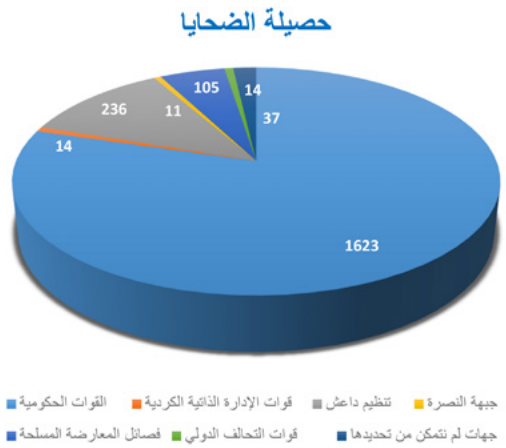

أولاً: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1623 شخصاً، على يد القوات الحكومية، يتوزعون كالتالي:

ألف: مدنيون:

قتلت القوات الحكومية 1213 مدنياً، بينهم 302 طفلاً (بمعدل 10 أطفال يومياً)، كما أن من بين الضحايا 289 سيدات. فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب التعذيب ما لايقل عن 77 شخصاً (بمعدل 3 أشخاص يموتون بسبب التعذيب يومياً).

بلغت نسبة الأطفال والنساء 40% من مجموع الضحايا المدنيين، وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

باء: مسلحون:

قتلت القوات الحكومية 410 مسلحين من فصائل المعارضة أثناء عمليات القصف أو الاشتباك.

توزع الضحايا الذين قتلتهم القوات الحكومية بحسب المحافظات:

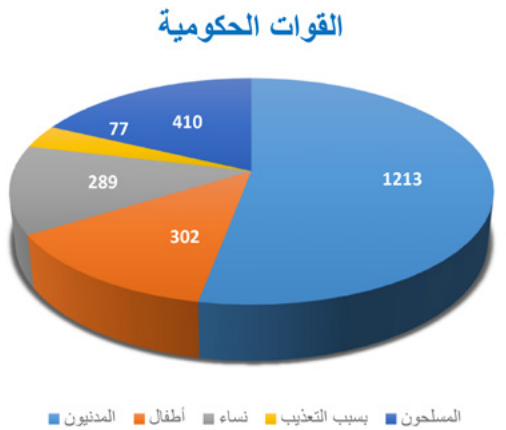

دمشق وريفها: 737

إدلب: 324

درعا:154

حلب: 127

حماة: 123

حمص: 98

دير الزور: 48

القنيطرة: 6

الرقة: 4

اللاذقية: 2

ثانياً: قوات «الإدارة الذاتية» الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش):

قتلت 14 مدنياً، بينهم 3 أطفال و3 سيدات.

توزعهم بحسب المحافظات:

حلب: 10، الرقة: 1، الحسكة: 1، إدلب: 1، حماة: 1

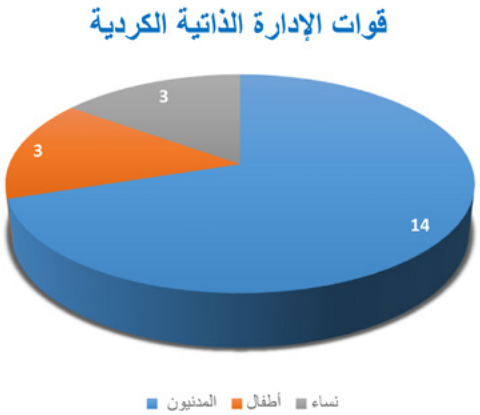

ثالثاً: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

سجلنا مقتل 247 شخصاً، على يد التنظيمات الإسلامية المتشددة:

تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):

قتل 236 شخصاً، توزعوا كالتالي:

ألف: مدنيون:

قتل 117 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و8 سيدات، وشخصاً واحداً بسبب التعذيب.

توزعهم بحسب المحافظات:

ديرالزور: 64، حلب: 25، الرقة: 9، حمص: 6، الحسكة: 8، حماة: 3، دمشق: 1، ريف دمشق: 1

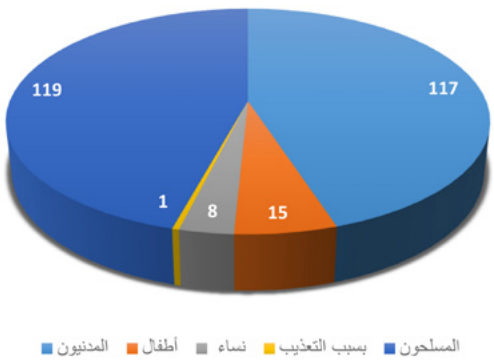

باء: مسلحون:

قتل 119 مسلحاً أثناء الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات قتل رمياً بالرصاص (إعدام) للأسرى.

توزعهم بحسب المحافظات:

حلب: 90، دير الزور: 19، إدلب: 6، حمص: 2، دمشق: 1، درعا: 1

جبهة النصرة قتلت 11 شخصاً، توزعوا كالتالي:

ألف: مدنيون:

قتلت 6 مدنيين، بينهم سيدتان وشخصاً واحداً بسبب التعذيب.

توزعهم بحسب المحافظات:

إدلب: 3، حلب: 1، دمشق: 1، حمص: 1

باء: مسلحون:

قتلت 5 مسلحين أثناء الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات قتل رمياً بالرصاص (إعدام) للأسرى.

توزعهم بحسب المحافظات:

إدلب: 5

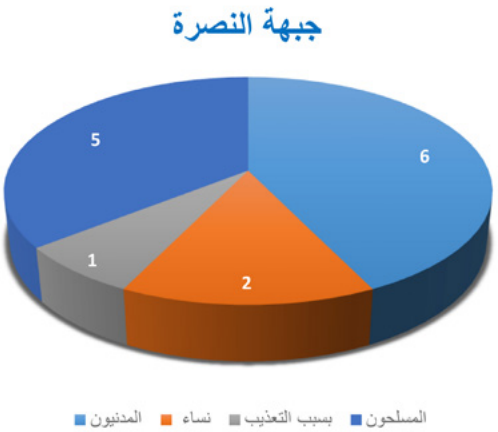

رابعاً: فصائل المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 105 أشخاص على يد فصائل المعارضة المسلحة، يتوزعون كالتالي:

ألف: مدنيون:

سجلنا مقتل 104 مدنيين، بينهم 26 طفلاً، و18 سيدة وشخصاً واحداً بسبب التعذيب.

يتوزعون بحسب المحافظات:

حلب: 54، دمشق: 23، درعا: 14، اللاذقية: 6، إدلب: 6، حمص: 1

باء: مسلحون:

سجلنا مقتل مسلحاً واحداً.

يتوزعون حسب المحافظات: حلب: 1

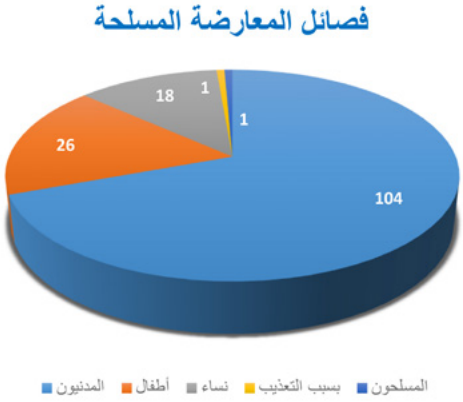

خامساً: قوات التحالف الدولي:

سجلنا مقتل 14 شخصاً، نتيجة قصف قوات التحالف الدولي يتوزعون كالتالي:

ألف: المدنيون:

سجلنا مقتل 14 مدنياً، بينهم 6 أطفال، وسيدة.

يتوزعون حسب المحافظات:

إدلب: 8، حلب: 6

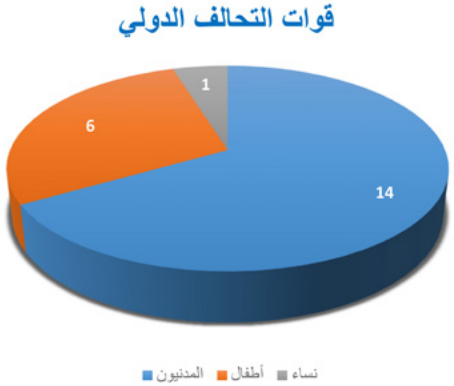

سادساً: جهات لم نتمكن من تحديدها.

سجلنا 37 حادثة قتل من قبل جهات لم نستطع حتى لحظة إعداد هذا التقرير تحديد هويتها، يتوزعون كالتالي:

ألف: المدنيون:

25 مدنياً، بينهم 3 أطفال، و4 سيدات.

باء: المسلحون:

12 مسلحاً.

يتوزعون بحسب المحافظات:

إدلب: 7، حمص: 6، الرقة: 5، درعا: 4، الحسكة: 4، ريف دمشق: 3، دمشق: 2، حماة: 2، حلب: 1، دير الزور: 1، اللاذقية: 1، غير معروف: 1

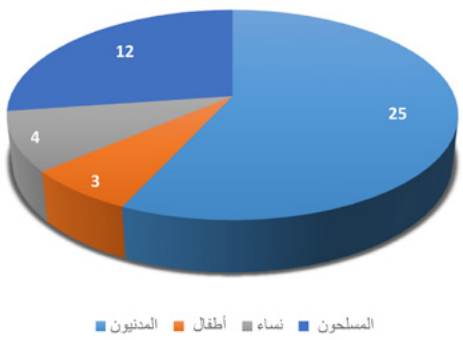

نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر؛ ما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة.
2. وتشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن أكثر من 90% من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
3. هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
4. وتُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

ارتكبت قوات «الإدارة الذاتية» الكردية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
ارتكبت التنظيمات الإسلامية المتشددة أيضاً جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
كما تعتبر حكومة إيران وجميع الميليشيات الشيعية، وتنظيم داعش جهات أجنبية مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

1. يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
2. الضغط على الدول الداعمة للقوات الحكومية كروسيا وإيران ولبنان من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأيضاً الدول والأفراد التي تزود الجماعات المتشددة وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبعض فصائل المعارضة المسلحة.
3. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
4. إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

شكر

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.